رقم الوثيقة: MDE 15/040/2011

29 نوفمبر/تشرين الثاني 2011

يجب على إسرائيل رفع الحظر الذي تفرضه على سفر المدافع عن حقوق الإنسان شعوان جبارين لتمكينه من تسلم جائزة حقوقية وحضور اجتماعات تتعلق بحقوق الإنسان

قالت منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش ومنظمة بتسيلم اليوم إنه ينبغي على السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية رفع حظر السفر الذي تفرضه منذ عام 2006 على شعوان جبارين، مدير منظمة حقوق الإنسان الفلسطينية "الحق"، وهو من سكان الضفة الغربية. وأشارت المنظمات الثلاث إلى أن السلطات الإسرائيلية انتهكت حق جبارين في الإنصاف القضائي بفرضها هذا الحظر عليه، ولم تقدم أي أدلة تبرر الاستمرار في منعه من السفر.

ونتيجة لهذا الحظر، مُنع جبارين من مغادرة الضفة الغربية لتسلم جائزة مرموقة في مجال حقوق الإنسان من مؤسسة بي إل الدانمركية، والمشاركة في منتدى للاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان، وحضور اجتماع للجنة الاستشارية بمنظمة هيومن رايتس ووتش في مدينة نيويورك. وقال جبارين للمنظمات الحقوقية إنه حاول السفر أمس، ولكن السلطات الإسرائيلية ردته على عقبيه عند معبر جسر ألنبي الحدودي مع الأردن بسبب الحظر المفروض على سفره.

وقال فيليب لوثر، المدير المؤقت لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمنظمة العفو الدولية "إن هذا الحظر الذي يحول بين شعوان جبارين وبين السفر إلى الخارج لتسلم جائزة يصلح رمزاً للقيود التعسفية المفروضة على المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني؛ ويجب على السلطات الإسرائيلية رفع هذا الحظر، والتوقف عن اتخاذ بواعث القلق الأمنية غير المحددة ذريعة لمنع أنشطة دعاة حقوق الإنسان".

يُذكر أن إسرائيل، التي تسيطر على كافة المعابر الحدودية بين الضفة الغربية وإسرائيل والأردن أيضاً، تمنع جبارين من السفر إلى خارج الضفة الغربية منذ عام 2006، وهو العام الذي أصبح فيه مدير منظمة "الحق" التي تعد من منظمات حقوق الإنسان الرائدة في الضفة الغربية. وكانت إسرائيل قد سمحت له بالسفر إلى خارج ثماني مرات من قبل خلال السنوات السبع الماضية.

وزعم الجيش الإسرائيلي في المحكمة من قبل أن جبارين ناشط في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي تعتبرها إسرائيل منظمة إرهابية، وأن سفره إلى الخارج، ولو لفترة محدودة، سوف يشكل خطراً على أمن إسرائيل. بيد أن السلطات الإسرائيلية لم توجه إلى جبارين تهمة بارتكاب أي جرم، ولم تتح له أي فرصة لمواجهة جميع الادعاءات المقدمة ضده. وقد أيدت محكمة العدل العليا الإسرائيلية حظر السفر المفروض عليه لأسباب أمنية، ولكنها فعلت ذلك بناء على معلومات سرية ليس من المسموح لجبارين أو محاميه الاطلاع عليها أو الطعن فيها.

وقالت سارة ليا ويتسون، مديرة قسم الشرق الأوسط بمنظمة هيومن رايتس ووتش "من الصعب تصديق أي ادعاء بأن سفر جبارين إلى الدانمرك لتسلم جائزة تتعلق بحقوق الإنسان من شأنه الإضرار بالأمن الإسرائيلي، خاصة وأن أي أدلة بهذا الصدد محاطة بستار من السرية. وبينما تعترف منظمات المجتمع المدني بالعمل الشجاع الذي يقوم به جبارين، نجد إسرائيل تعاقبه بفرض حظر على سفره".
وكثيراً ما انتقدت منظمة "الحق"، تحت قيادة جبارين، انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها إسرائيل والسلطة الفلسطينية؛ ففي العام الماضي، مثلاً، جابه جبارين مسؤولي السلطة الفلسطينية بادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان على شاشة قناة الجزيرة الفضائية.

وقد قررت مؤسسة بي إل الدانمركية منح جائزة الحرية لعام 2011 إلى منظمة "الحق" والمنظمة الحقوقية الإسرائيلية "بتسيلم"؛ وأنشئت هذه المؤسسة عام 1984 على يد بول لوريتسن، وهو رجل أعمال دانمركي كان عضواً في المقاومة الدانمركية أثناء الحرب العالمية الثانية. وكان من بين الفائزين السابقين بهذه الجائزة السنوية كاتب مسرحي تركي، وأعضاء حركة "تضامن" البولندية، والناشط الحقوقي منصف المرزوقي، الذي يشغل حالياً منصب الرئيس المؤقت لتونس.

وقالت جسيكا مونتل، المديرة التنفيذية لمنظمة "بتسيلم" "يؤسفني أشد الأسف أنني سوف أقف وحدي دون أن يكون شعوان بجانبي في هذه المناسبة المهمة التي تأتي تقديراً للنضال من أجل حقوق الإنسان؛

إن غياب شعوان هو مثال لاستمرار الانتهاك الفادح لحق مئات الآلاف من الفلسطينيين في حرية التنقل".

وفي عام 2009، أيضاً، مُنحت منظمتا "الحق" و"بتسيلم" معاً وسام غويتسن، وهو جائزة سنوية لحقوق الإنسان تمنحها منظمة هولندية قاومت الاحتلال النازي إبان الحرب العالمية الثانية؛ ومنعت إسرائيل جبارين من السفر إلى هولندا لتسلم الجائزة.

ومن المزمع إقامة حفل تسليم جائزة مؤسسة بي إل في كوبنهاغن في 29 نوفمبر/تشرين الثاني. وسوف تحاول نينا عطا الله، رئيسة قسم الرصد والتوثيق بمنظمة "الحق" السفر لحضور حفل تسليم الجائزة.

وتعتزم منظمة هيومن رايتس ووتش عقد اجتماع للجنة الاستشارية بقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المنظمة، في السادس من ديسمبر/كانون الأول لبحث نشاط المنظمة في المنطقة؛ ويعد جبارين من أعضاء هذه اللجنة الاستشارية التي تضم نشطاء حقوقيين، وفقهاء قانونيين، وصحفيين، وشخصيات أخرى من مختلف أنحاء المنطقة.

وفي 8 ديسمبر/كانون الأول، ينعقد في بروكسل منتدى الاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، الذي يضم ممثلي دول الاتحاد الأوروبي، والمؤسسات، والمنظمات غير الحكومية؛ ووفقاً للدعوة التي تلقاها جبارين، فإن المنتدى الذي تنظمة المفوضية الأوروبية وجهاز العمل الخارجي الأوروبي سوف يبحث تنفيذ المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن القانون الإنساني الدولي واستراتيجيته بشأن حقوق الإنسان.

وتنص المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية – الذي أفتت محكمة العدل الدولية وغيرها من الهيئات القانونية بانطباقه على الأراضي الفلسطينية المحتلة – على حق كل فرد في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده.